حصيلة عمل مجلس النواب

خلال السنة الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة

2023

حصيلة عمل مجلس النواب خلال السنة الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة

جمعية سمسم-مشاركة مواطنة

2023

ملخص تنفيذي

يتناول هذا التقرير حصيلة عمل مجلس النواب خلال السنة الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة في مجالات التشريع والرقابة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية؛ وذلك في إطار سعينا المتواصل، في جمعية سمسم- مشاركة مواطنة، للمساهمة في تيسير الولوج إلى المعلومات المتعلقة بعمل البرلمان، وتعزيز شفافية المؤسسة التشريعية، ونشر ثقافة ربط المسؤولية بالتتبع والمساءلة.

صادق مجلس النواب خلال السنة الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة على 41 مشروع قانون، من أصل 46 مشروع قانون تقدمت به الحكومة، وذلك بنسبة مصادقة بلغت 89.13%. ويتعلق الأمر بـ 27 مشروع قانون يقضي بالمصادقة على اتفاقيات دولية، حيث تمت المصادقة على أغلبيتها بالإجماع. كما صادق المجلس المذكور على 3 مقترحات قوانين فقط من أصل 84 مقترح مقدم من طرف النائبات والنواب، بنسبة لا تتجاوز 3.57% من مجموع مقترحات القوانين المقدمة. في حين سجلت جلسة المصادقة على مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 أكبر نسبة حضور للنائبات والنواب بنسبة بلغت 61.52%، حيث حضرها 243 نائبة ونائبا، فيما سجلت جلسة مناقشة مشروع قانون- إطار رقم 06.22 يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية أقل نسبة حضور للنائبات والنواب بنسبة حضور لم تتجاوز 30.38%، أي 120 نائبة ونائبا فقط.

وعلى مستوى آليات العمل الرقابي، وخصوصا الأسئلة، فقد توجه النائبات والنواب بما مجموعه 6563 سؤالا كتابيا إلى حدود جلسة اختتام السنة الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، وقد أجابت الحكومة عن 4564 سؤالا منها، فيما بقي 1999 سؤالا بدون جواب.

وقد ارتفعت نسبة تفاعل الحكومة مع أسئلة النائبات والنواب من 57.22% خلال السنة الأولى من الولاية التشريعية الحالية، حيث أجابت الحكومة على 3327 سؤالا من أصل 5814 سؤالا، إلى 69.54% خلال السنة الثانية من الولاية التشريعية، حيث انصبت أغلبية الأسئلة الكتابية المطروحة منذ بداية الولاية التشريعية الحالية على قطاعات التجهيز والماء، والداخلية، والتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والصحة والحماية الاجتماعية.

أما بخصوص التفاعل مع الأسئلة الكتابية، فقد جاءت وزارة العدل في مقدمة ترتيب القطاعات الوزارية الأكثر تفاعلا بنسبة إجابة وصلت إلى 87%، فيما تذيلت رئاسة الحكومة هذا الترتيب بنسبة إجابة لم تتجاوز 9%. وجدير بالذكر أن 49 نائبة ونائبا من أصل 395 عضوا في مجلس النواب، لم يطرحوا أي سؤال كتابي إلى حدود نهاية السنة الثانية من الولاية التشريعية الحالية.

وفي إطار تتبعه لعمل مجلس النواب، سجل فريق جمعية سمسم مشاركة مواطنة تراجع مجلس النواب عن نشر أجوبة الحكومة على الأسئلة الكتابية التي يتقدم بها النائبات والنواب على موقعه الإلكتروني الرسمي، خلافا لما كان عليه الأمر سابقا.

وفيما يتعلق بالأسئلة الشفهية فقد طرح النائبات والنواب ما مجموعه 3475 سؤالا شفويا خلال السنة الثانية من هذه الولاية التشريعية، وحظيت قطاعات الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، والتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والصحة والحماية الاجتماعية بالقسط الأكبر منها. وجاء فريق الأصالة والمعاصرة، متبوعا بالفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، في مقدمة الفرق النيابية الأكثر طرحا للأسئلة الشفوية. وجدير بالذكر أنه إلى غاية نهاية السنة الثانية من الولاية التشريعية الحالية بلغ عدد النائبات والنواب الذين لم يطرحوا أي سؤال شفوي 80 نائبة ونائبا.

في المقابل، أجابت الحكومة عن 23.24% من الأسئلة الشفوية المطروحة عليها من طرف فرق الأغلبية، و17.54% فقط من مجموع الأسئلة المطروحة عليها من طرف نائبات ونواب المعارضة، بنسبة إجابة لم تتجاوز 21.24%. وتعد الوزارة المنتدبة لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية أكثر القطاعات الوزارية تفاعلا مع الأسئلة الشفوية الموجهة إليها بنسبة إجابة بلغت 44.12%، فيما لم تتفاعل رئاسة الحكومة والأمانة العامة للحكومة مع أي من الأسئلة الشفوية الموجهة إليها، أما قطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة وقطاع التجهيز والماء فقد جاءا على رأس القطاعات الأكثر برمجة في جلسات الأسئلة الشفوية بـ 7 جلسات لكل قطاع منهما، فيما تذيل قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج الترتيب بحصيلة جلسة واحدة خلال السنة الثانية من الولاية التشريعية الحالية.

وبالنسبة لجلسات الأسئلة الشفوية الموجهة لرئيس الحكومة، ورغم تقدم عددها مقارنة بالسنة الأولى، إلا أنها لم تحقق المقتضى الدستوري الذي ينص على تنظيم جلسة كل شهر، حيث عُقدت خلال السنة الثانية 6 جلسات فقط، بمعدل 3 جلسات لكل دورة منذ بداية الولاية التشريعية الحالية.

وخلال السنة الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، لم يتم تشكيل أي لجنة لتقصي الحقائق، رغم أن كلا من الفريق الحركي وفريق التقدم والاشتراكية والمجموعة النيابية للعدالة والتنمية، قد راسلوا رئيس مجلس النواب بغرض تشكيل لجنة تقصي حقائق حول موضوع "واقعة استيراد الغازوال الروسي وما ارتبط بها من شكوك بخصوص مدى شفافية العملية وسلامتها ومشروعيتها"، إلا أن هذا الطلب لم يحظى بالنصاب القانوني من التوقيعات والمحدد في ثلث أعضاء مجلس النواب.

وعرفت السنة الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة كذلك عدم تفعيل مجلس النواب لمقتضيات نظامه الداخلي فيما يخص حضور أعضائه في الجلسات العامة، في الوقت الذي تنص فيه المادتان 146 و147 من النظام الداخلي لمجلس النواب (2017) على مجموعة من الإجراءات لضبط حضور النائبات والنواب، كنشر لائحة الحاضرين والمتغيبين في النشرة الداخلية للمجلس وموقعه الإلكتروني، وتلاوة اسم المتغيبين للمرة الثانية بدون عذر في افتتاح الجلسة العامة الموالية، وهي إجراءات وغيرها لم يفعلها مجلس النواب بالشكل المنصوص عليه في نظامه الداخلي.

مقدمة

أعطى الدستور لمجلس النواب مكانة مهمة مبنية على قواعد ديمقراطية تعزز من دوره كسلطة تشريعية تمثل إرادة المواطنات و المواطنين، وذلك بالعمل على تحقيق تطلعاتهم وتلبية احتياجاتهم المجتمعية والسياسية. يأتي هذا التقرير لتقييم الأداء والمساهمة في تعزيز البرلمان المنفتح والشفاف، وتعزيز دور المجتمع المدني في متابعة أعمال مجلس النواب.

يسلط هذا التقرير المعد من طرف جمعية سمسم-مشاركة مواطنة الضوء على عمل مجلس النواب وتقييم أدائه خلال السنة الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة (الدورة الخريفية أكتوبر 2022، والدورة الربيعية أبريل 2023). و يتناول مختلف الأشغال والأنشطة التي شهدها مجلس النواب خلال هذه الفترة، ويحلل تأثيرها على العملية التشريعية والرقابية والسياسية بشكل عام.

يسلط المحور الأول الضوء على الحصيلة التشريعية، حيث يتناول مشاريع القوانين التي تم تقديمها، ومقترحات القوانين التي ناقشها المجلس، بالإضافة إلى القوانين التي تمت المصادقة عليها خلال هذه الفترة.

أما المحور الثاني، فيسلط الضوء على حصيلة المجلس الرقابية. يرصد هذا المحور الأسئلة الكتابية والشفوية التي تم تقديمها من قبل أعضاء المجلس، وتحليل جلسات المجلس وباقي الاختصاصات الرقابية مثل المهام الاستطلاعية ولجان تقصي الحقائق.

ويبحث المحور الثالث في حصيلة المجلس على مستوى مراقبة السياسات العمومية، حيث يقوم بتقييم الجلسات السنوية و اللجان الموضوعاتية وتقاريرها.

أما المحور الرابع، فيركز على الحصيلة الدبلوماسية لمجلس النواب وعمل مجموعات الصداقة والشعب الوطنية.

المحور الأول: الحصيلة التشريعية

الفرع الأول: مقترحات القوانين

عرفت السنة الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة تقديم النائبات و النواب المنتمين لمختلف الفرق و المجموعة النيابية و غير المنتمين لما مجموعه 84 مقترح قانون، تم سحب مقترحين منها. تنقسم هذه المقترحات بين 16 مقترحا تتعلق بإحداث قانون جديد و 68 مقترحا تتعلق بتعديل مواد من نصوص قانونية جاري العمل بها. ويبين الجدول أسفله عدد مقترحات القوانين المقدمة خلال السنة التشريعية الثانية و مصدرها[1]:

مصدر مقترحات القوانين	عدد مقترحات القوانين
فريق التجمع الوطني للأحرار	6
فريق الأصالة والمعاصرة	11
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية	9
الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية	11
الفريق الحركي	31
فريق التقدم والاشتراكية	4
الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	1
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	9
مجموعة العدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين	1
مقترح تقدم به كل من فريق التجمع الوطني للأحرار، فريق الأصالة والمعاصرة، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، الفريق الاشتراكي، الفريق الحركي، فريق التقدم والاشتراكية، الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	1

[1] تركيب فريق عمل الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب.

الفرع الثاني: مشاريع القوانين

خلال السنة التشريعية الثانية من الولاية الحالية تقدمت الحكومة ب 46 مشروع قانون تمت المصادقة على 41 نصا منها.

1. القوانين المصادق عليها

عقد مجلس النواب خلال السنة الثانية من الولاية التشريعية الحالية 19 جلسة تشريعية صادق خلالها على 41 نص قانوني، منها 27 مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقيات دولية. هذه الأخيرة، تمت المصادقة على أغلبها بالإجماع باستثناء مشروعين يرتبطان بالعلاقة مع دولة إسرائيل تمت المصادقة عليهما بالأغلبية[2]. كما صادق مجلس النواب على ثلاثة مقترحات قوانين وهي كالتالي:

مقترح القانون	مصدره	تاريخ المصادقة عليه	نتيجة تصويت مجلس النواب
مقترح قانون بتتميم المادة 11 من الظهير الشريف رقم 1.58.250 بسن قانون الجنسية المغربية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	23 يناير 2023	تمت المصادقة عليه بالإجماع
مقترح قانون يقضي بتغيير المادتين 2 و 4 من القانون رقم 83.17 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي	الفريق الاشتراكي	23 يناير 2023	تمت المصادقة عليه بالإجماع
مقترح قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفات وموظفي مجلسي البرلمان	مجلس النواب	16 يناير 2023	تمت المصادقة عليه بالإجماع

[2] موقع مجلس النواب.

المحور الثاني: الحصيلة الرقابية

الفرع الأول: الأسئلة الكتابية

إلى حدود الجلسة الختامية للسنة الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، والتي عقدت يوم 24 يوليوز 2023، طرح النائبات و النواب 6563 سؤالا كتابيا. أجابت الحكومة عن 4263 سؤالا بنسبة 64.96%، فيما بقي 2560 سؤال بدون جواب. و يبين الجدول أسفله توزيع الأسئلة الكتابية على الفرق والمجموعة النيابية والنواب الغير المنتمين في الفترة ما بين 27 يوليوز 2022، تاريخ عقد الجلسة الختامية للسنة الأولى، و 24 يوليوز 2023، تاريخ اختتام السنة الثانية من الولاية التشريعية الحالية. ويبين الجدول التالي توزيع الأسئلة الكتابية على الفرق والمجموعة النيابية.[3]

الإنتماء النيابي	عدد الأسئلة	مجاب عنها	غير مجاب عنها	نسبة الإجابة
فريق التجمع الوطني للأحرار	852	579	292	67.96%
فريق الأصالة والمعاصرة	605	532	314	87.93%
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية	892	521	371	58.41%
الفريق الاشتراكي	1865	822	1043	44.08%
الفريق الحركي	851	619	232	72.74%
فريق التقدم والاشتراكية	656	524	132	79.88%
الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	32	29	3	90.63%
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	668	529	139	79.19%
نائبات و نواب غير منتمين	142	108	34	76.06%
المجموع	6563	4263	2560	64.96%

[3] تركيب فريق عمل الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب.

من خلال تحليل المعطيات الواردة في الجدول يتبين أن الحكومة أجابت بشكل أكبر على أسئلة الأغلبية بنسبة 69.76% بينما أجابت عن أسئلة المعارضة بنسبة 62.22%، وهو ما يتضح من خلال الجدول أسفله:

	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المجاب عنها	نسبة الإجابة
فرق الأغلبية: فريق التجمع الوطني للأحرار فريق الأصالة والمعاصرة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	2381	1661	69.76%
فرق المعارضة: الفريق الاشتراكي الفريق الحركي فريق التقدم والاشتراكية المجموعة النيابية للعدالة والتنمية نائبات و نواب غير منتمين	4182	2602	62.22%
المجموع	6563	4263	-

انصبت الأسئلة الكتابية الموجهة من طرف النائبات والنواب إلى الحكومة خلال السنتين الأوليين من هذه الولاية التشريعية على قطاعات التجهيز والماء، ثم الداخلية، ثم التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ثم الصحة والحماية الاجتماعية، ثم باقي القطاعات الوزارية الأخرى. ويبين الجدول التالي ترتيب القطاعات الوزارات من حيث عدد الأسئلة الموجهة لها من طرف النائبات والنواب خلال السنتين التشريعيتين الأولى والثانية من هذه الولاية[4]:

[4] تركيب فريق عمل الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب.

الوزارة	عدد الأسئلة
وزارة التجهيز والماء	1474
وزارة الداخلية	1400
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	1399
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	1396
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	1044
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	643
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	602
وزارة النقل واللوجيستيك	504
وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى و التشغيل والكفاءات	491
وزارة الاقتصاد والمالية	485
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	449
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	390
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	389
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	328
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	248
وزارة العدل	245
وزارة الصناعة والتجارة	236
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	206
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	188
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.	105
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.	68
رئيس الحكومة	44
الوزارة المنتدبة لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية	28
الأمانة العامة للحكومة	15
المجموع	12377

أما فيما يخص الأسئلة الكتابية للنائبات والنواب، فكانت نسبة تفاعل الحكومة معها مختلفا من وزارة إلى أخرى. وجاءت وزارة العدل على رأس الوزارات الأكثر إجابة على الأسئلة الكتابية الموجهة إليها من طرف النائبات والنواب متبوعة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ثم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ثم وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة. ويبين الجدول التالي ترتيب الوزارات من حيث نسبة التفاعل مع الأسئلة الكتابية الموجهة إليها[5]:

[5] تركيب فريق عمل الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب.

الوزارة	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المجاب عنها	نسبة الإجابة
وزارة العدل	245	215	87.76%
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	206	165	80.10%
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	188	149	79.26%
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	1399	1048	74.91%
وزارة الصناعة والتجارة.	236	176	74.58%
الأمانة العامة للحكومة	15	11	73.33%
وزارة النقل واللوجيستيك	504	360	71.43%
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	449	317	70.60%
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	1396	980	70.20%
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	643	442	68.74%
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.	68	43	63.24%
وزارة التجهيز والماء	1474	932	63.23%
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	1044	644	61.69%
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	602	361	59.97%
الوزارة المنتدبة لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية	28	16	57.14%
وزارة الداخلية	1400	797	56.93%
وزارة الاقتصاد والمالية	485	268	55.26%
وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى و التشغيل والكفاءات	491	270	54.99%
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	248	133	53.63%
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	390	205	52.56%
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	389	181	46.53%
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.	105	44	41.90%
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	328	130	39.63%
رئيس الحكومة	44	4	9.09%
المجموع	12377	7791	62.95%

الفرع الثاني: الأسئلة الشفوية

عرفت السنة الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، إلى حدود جلستها الختامية التي عقدت يوم الاثنين 24 يوليوز 2023، طرح النائبات و النواب ل 3475 سؤالا شفويا. أجابت الحكومة عن 738 سؤال منها بنسبة 21.24%، فيما لم تتم الإجابة عن 2737 سؤالا. و يوضح الجدول أسفله توزيع الأسئلة الشفوية على الفرق والمجموعات النيابية خلال هذه السنة التشريعية[6].

الإنتماء النيابي	عدد الأسئلة	أسئلة توصلت بجواب	أسئلة لم تتوصل بجواب	نسبة الإجابة
فريق التجمع الوطني للأحرار	599	177	422	29.55%
فريق الأصالة والمعاصرة	1141	151	990	13.23%
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية	417	151	266	36.21%
الفريق الاشتراكي	626	80	546	12.78%
الفريق الحركي	219	46	173	21.00%
فريق التقدم والاشتراكية	261	54	207	20.69%
الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	98	45	53	45.92%
المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	78	22	56	28.21%
نائبات و نواب غير منتمين	36	12	24	33.33%
المجموع	3475	738	2737	21.24%

من خلال تحليل المعطيات المتضمنة في الجدول أعلاه، يلاحظ أن الحكومة أجابت عن 23.24% من الأسئلة الشفوية المطروحة عليها من طرف فرق الأغلبية بينما أجابت عن 17.54% من مجموع الأسئلة المطروحة عليها من طرف مكونات المعارضة.

[6] تركيب فريق عمل الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب.

و يبين الجدول التالي نسبة تجاوب الحكومة مع الأسئلة الشفوية لكل من الأغلبية والمعارضة.

	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المجاب عنها	نسبة الإجابة
فرق الأغلبية: فريق التجمع الوطني للأحرار فريق الأصالة والمعاصرة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	2255	524	23.24%
فرق المعارضة: الفريق الاشتراكي الفريق الحركي فريق التقدم والاشتراكية المجموعة النيابية للعدالة والتنمية نائبات و نواب غير منتمين	1220	214	17.54%
المجموع	3475	738	-

انصب اهتمام النائبات والنواب من خلال الأسئلة الشفوية خلال السنتين الأوليين من الولاية التشريعية الحالية على قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، متبوعا بقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ثم قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، ثم الاقتصاد والمالية، ثم باقي القطاعات الوزارية.

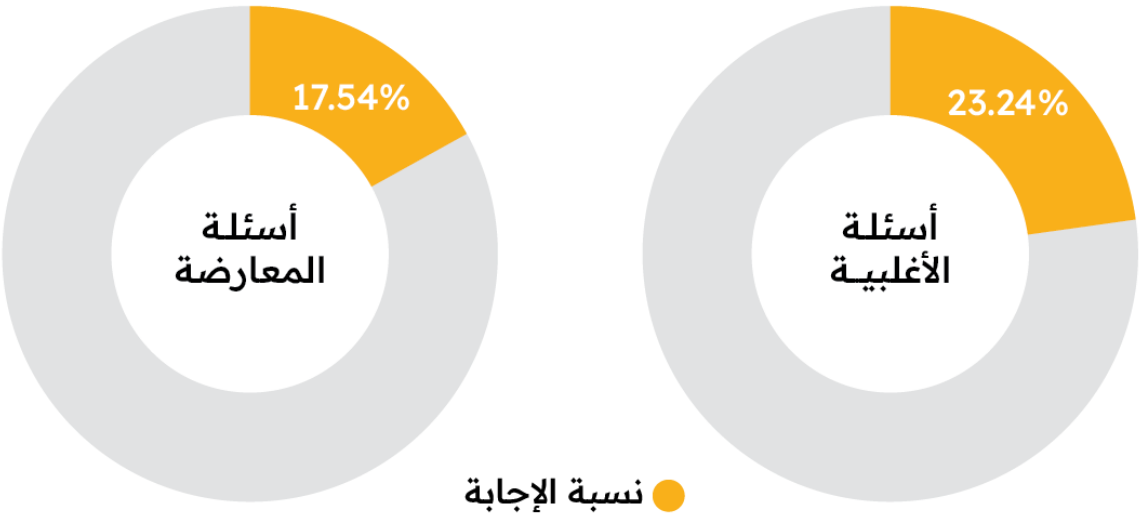

ويبين الجدول التالي ترتيب الوزارات من حيث عدد الأسئلة الشفوية الموجهة إليها من طرف النائبات والنواب[7].

الوزارة	عدد الأسئلة الشفوية
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	847
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	815
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	683
وزارة الاقتصاد والمالية	498
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	453
وزارة التجهيز والماء	407
وزارة الداخلية	405
وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى و التشغيل والكفاءات	359
وزارة الصناعة والتجارة	346
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	332
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	325
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	323
وزارة النقل واللوجيستيك	308
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	277
وزارة العدل	267
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	257
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	238
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	218
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	153
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	110
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	94
الوزارة المنتدبة لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية	68
رئيس الحكومة	15
الأمانة العامة للحكومة	9
المجموع	7807

[7] تركيب فريق عمل الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب.

ينص الفصل 100 من الدستور على أن تُخصص بالأسبقية جلسة في كل أسبوع لأسئلة أعضاء مجلسي البرلمان وأجوبة الحكومة، وأن تُدلي الحكومة بجوابها خلال العشرين يوما الموالية لإحالة السؤال عليها. غير أن الحكومة لم تلتزم بالمدة الزمنية التي يحددها الدستور في تفاعلها مع أسئلة أعضاء مجلسي البرلمان. فبخصوص الأسئلة الشفوية، أجابت الحكومة خلال السنتين الأوليين من الولاية التشريعية الحالية على 17.34% فقط من الأسئلة المطروحة عليها.

تختلف الوزارات في تفاعلها مع الأسئلة الشفوية الموجهة إليها من قبل النائبات والنواب. وفي هذا الصدد، تعد الوزارة المنتدبة لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية أكثر الوزارات إجابة على الأسئلة الشفوية الموجهة إليها بنسبة 44.12%، تليها كل من الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بنسبة 33.03%، ثم وزارة التجهيز والماء بنسبة 27.52%.

أكثر الوزارات إجابة على الأسئلة الشفوية الموجهة إليها

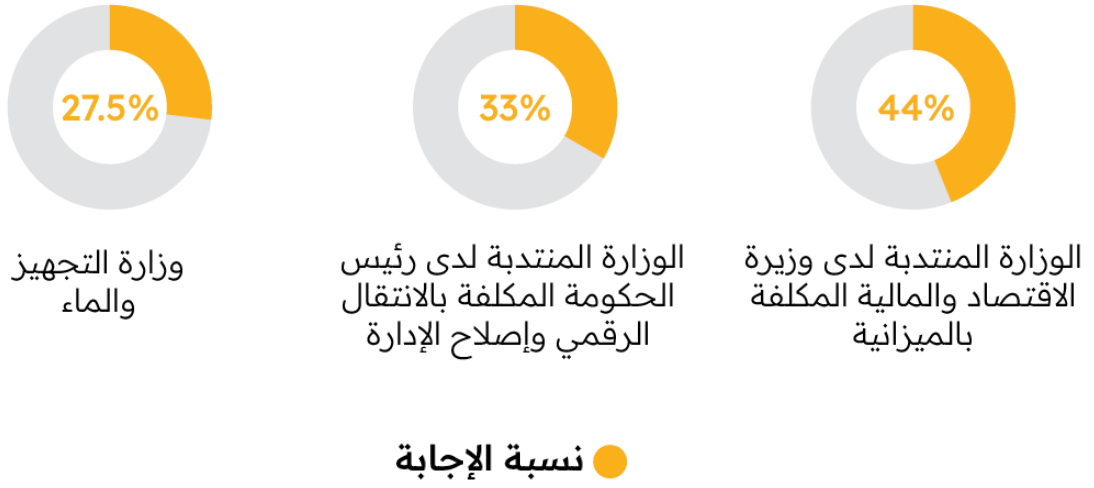

و يبين الجدول التالي ترتيب الوزارات من حيث الإجابة على أسئلة النائبات والنواب الشفوية خلال السنتين الأوليين من الولاية التشريعية الحالية [8]:

الوزارة	عدد الأسئلة المطروحة	عدد الأسئلة المجاب عنها	نسبة الإجابة
الوزارة المنتدبة لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية	68	30	44.12%
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	218	72	33.03%
وزارة التجهيز والماء	407	112	27.52%
وزارة العدل	267	73	27.34%
وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى و التشغيل والكفاءات	359	98	27.30%
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.	110	29	26.36%
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.	94	22	23.40%
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	323	75	23.22%
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	277	64	23.10%
وزارة الصناعة والتجارة.	346	74	21.39%
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	332	65	19.58%
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	238	45	18.91%
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	325	59	18.15%
وزارة النقل واللوجيستيك	308	52	16.88%
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	683	111	16.25%
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	815	113	13.87%
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	153	21	13.73%
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	453	54	11.92%
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.	847	88	10.39%
وزارة الاقتصاد والمالية	498	47	9.44%
وزارة الداخلية	405	34	8.40%
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	257	16	6.23%
رئيس الحكومة	15	0	0.00%
الأمانة العامة للحكومة	9	0	0.00%
المجموع	7807	1354	17.34%

[8] تركيب فريق عمل الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب.

الفرع الثالث: جلسات الأسئلة الشفوية

ينص الفصل 100 من الدستور على أنه تُخصص بالأسبقية جلسة في كل أسبوع لأسئلة أعضاء مجلسي البرلمان وأجوبة الحكومة. وفي هذا الصدد عقد مجلس النواب خلال السنة الثانية من الولاية التشريعية الحالية 24 جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفوية، برمجت خلالها أسئلة موجهة لمختلف القطاعات الحكومية. ويبين الجدول التالي القطاعات الحكومية وعدد مرات جدولتها في الجلسات الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفوية[9]:

القطاع الحكومي	عدد مرات برمجته في جلسات الأسئلة الشفوية
الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	7
التجهيز والماء	7
الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى و التشغيل والكفاءات	6
الإدماج الاقتصادي و المقاولة الصغرى و التشغيل والكفاءات	6
التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	6
التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	6
الصحة والحماية الاجتماعية	6
الصناعة والتجارة	6
النقل واللوجستيك	6
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.	6
التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	5
الشباب والثقافة والتواصل	5
العدل	5
الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.	5
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	5
الأوقاف والشؤون الإسلامية	4
إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	3
السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	3
الوزارة المنتدبة لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية	3
الاقتصاد والمالية	2
الداخلية	2
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.	2
الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	1

[9] تركيب فريق عمل الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب.

أما فيما يخص جلسات الأسئلة الشفوية الموجهة إلى رئيس الحكومة والمنصوص عليها في الفصل 100 من الدستور، فقد عقد مجلس النواب خلال هذه السنة 6 جلسات حضر فيها رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة النائبات والنواب المتعلقة بالسياسة العامة. ويبين الجدول التالي محاور جلسات الأسئلة الشهرية الموجهة إلى رئيس الحكومة خلال هذه السنة التشريعية الثانية[10]:

تاريخ الجلسة	المحور
الاثنين 24 أكتوبر 2022	مشروع قانون المالية لسنة 2023 بين الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والالتزامات الحكومية
الاثنين 12 دجنبر 2022	السياسة المائية بالمغرب
الاثنين 30 يناير 2023	سياسة الحكومة لتحفيز الاستثمار
الاثنين 08 ماي 2023	الرؤية الحكومية لإرساء منظومة وطنية للسيادة الغذائية
الاثنين 12 يونيو 2023	الاستراتيجية الحكومية لتجويد منظومة التعليم العالي والبحث العلمي
الاثنين 17 يوليوز 2023	تمكين المرأة المغربية ورهانات التنمية

الفرع الرابع: المهام الاستطلاعية

تعتبر المهام الاستطلاعية من بين الآليات الرقابية المخولة للسلطة التشريعية من أجل مراقبة العمل الحكومي. و أجازت المادة 107 من النظام الداخلي لمجلس النواب للجان الدائمة أن تكلف، بناء على طلب من رئيسها بعد موافقة مكتب اللجنة أو رئيس فريق أو رئيس مجموعة نيابية أو ثلث أعضاء اللجنة، عضوين أو أكثر من أعضائها، بمهمة استطلاعية مؤقتة حول شروط وظروف تطبيق نص تشريعي معين، أو موضوع يهم المجتمع، أو يتعلق بنشاط من أنشطة الحكومة والإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية باتفاق مع مكتب مجلس النواب. وخلال هذه السنة التشريعية، وافق مكتب مجلس النواب على تشكيل ثلاثة مهام استطلاعية وهي[11]:

[10] الموقع الرسمي لرئاسة الحكومة.
[11] تركيب فريق عمل الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب.

المهمة	اللجنة	تاريخ تشكيل المهمة
المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول "الشركة الوطنية للطرق السيارة"	لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة	10 يوليوز 2023
مهمة استطلاعية مؤقتة حول مقالع الرمال والرخام	لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة	9 ماي 2023
مهمة استطلاعية مؤقتة حول شروط وظروف الإقامة بالأحياء الجامعية	لجنة التعليم والثقافة والاتصال	24 يناير 2023

هذا وكان المجلس قد رخص، خلال السنة الأولى، لأربعة مهام استطلاعية. ويتعلق الأمر بالمهمة الاستطلاعية المؤقتة حول وضعية مصب نهر أم الربيع والتي أنهت مهامها وأنجزت تقريرا تمت مناقشته في جلسة عامة بتاريخ 17 يناير 2023، و المهمة الاستطلاعية المؤقتة للوقوف على واقع الفضاءات والمراكز التخييمية بعد إغلاقها و التي مازالت لم تستكمل أشغالها، و المهمة الاستطلاعية المتعلقة بالوقوف على شبكات توزيع وتسويق المنتجات الفلاحية ببلادنا، و المهمة الاستطلاعية للمعابر الحدودية للوقوف على الاستعدادات الجارية لتنظيم عملية مرحبا 2022. جدير بالذكر أن المهمتين الأخيرتين لم تتم بعد مناقشة أو نشر تقريرهما إلى حدود نهاية السنة التشريعية الثانية.

الفرع الخامس: لجان تقصي الحقائق

أجاز الفصل 67 من الدستور للبرلمان تشكيل لجان نيابية لتقصي الحقائق إما بمبادرة من الملك، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب أو ثلث أعضاء مجلس المستشارين، يُناط بها جمع المعلومات المتعلقة بوقائع معينة باستثناء تلك التي تكون موضوع متابعات قضائية، أو بتدبير المصالح أو المؤسسات والمقاولات العمومية، واطلاع المجلس الذي شكلها على نتائج أعمالها. خلال هذه الولاية التشريعية لم يتم تشكيل أي لجنة لتقصي الحقائق. وجه كل من الفريق الحركي وفريق التقدم والاشتراكية والمجموعة النيابية للعدالة والتنمية رسالة إلى رئيس مجلس النواب لطلب تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول "واقعة استيراد الغازوال الروسي وما ارتبط بها من شكوك بخصوص مدى شفافية العملية وسلامتها ومشروعيتها." هذا الطلب لم يتمكن من جمع النصاب القانوني من التوقيعات والمحدد في ثلث أعضاء مجلس النواب.

المحور الثالث: مراقبة السياسات العمومية

الفرع الأول: مجموعات العمل الموضوعاتية

يحدد النظام الداخلي لمجلس النواب في الباب العاشر منه، شروط إحداث مجموعات العمل الموضوعاتية، كما يحدد اختصاصاتها وتأليفها. يتم إحداث هذه مجموعات إما بقرار من مكتب المجلس أو بمبادرة من رئيس المجلس أو بطلب من رئيس فريق أو مجموعة نيابية[12]. وتجدر الإشارة إلى أن مجموعات العمل الموضوعاتية مؤقتة بطبيعتها وتنتهي بانتهاء المهمة التي أحدثت من أجلها أو بقرار من مكتب المجلس. و خلال الولاية التشريعية الحالية تم تشكيل أربعة مجموعات عمل موضوعاتية وهي:

- مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتقييم ظروف وشروط تطبيق القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء: باشرت أشغالها بتاريخ 01 مارس 2023 برئاسة النائبة خديجة والباشا عن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي و عقدت مجموعة من الاجتماعات خلال هذه السنة التشريعية مع عدد من المتدخلين في الموضوع[13]. من بين هذه الاجتماعات نجد:
- لقاء تواصليا مع رئاسة النيابة العامة بتاريخ 22 مارس 2023؛
- اجتماعا بحضور مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 29 مارس 2023؛
- اجتماعا بحضور وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بتاريخ 11 أبريل 2023؛
- اجتماعا بحضور مسؤولي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 3 ماي 2023؛
- اجتماعا بحضور ممثلي جمعية هيئات المحامين بالمغرب بتاريخ 24 ماي 2023؛
- اجتماعا بحضور وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بتاريخ 20 يونيو 2023؛

❖ مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة: باشرت أشغالها خلال شهر أبريل 2022 برئاسة النائب حفيظ وشاك عن فريق التجمع الوطني للأحرار، وأصدرت تقريرها في شهر يوليوز 2023.[14]

❖ مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسة المائية: باشرت أشغالها برئاسة النائب محمد البوعمري عن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية بتاريخ 09 مارس 2022، وأصدرت تقريرها في شهر يوليوز 2023.[15]

❖ مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسة العمومية حول مخطط المغرب الأخضر: تم إحداثها بتاريخ 10 مارس 2022 برئاسة النائب نور الدين مضيان عن الفريق

---

[12] المادة 119 من النظام الداخلي لمجلس النواب.
[13] موقع مجلس النواب.
[14] تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة.
[15] تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسة المائية.

الاستقلالي للوحدة والتعادلية، غير أنها توقفت عن العمل بسبب فقدان النائب نور الدين مضيان لمقعده بدائرة الحسيمة بقرار من المحكمة الدستورية، قبل أن يستعيده في الانتخابات الجزئية بنفس الدائرة.

هذا وأشارت تقارير إعلامية[16] إلى تشكيل مجموعة عمل موضوعاتية حول "التدابير الكفيلة بضبط أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية في السوق الوطنية" برئاسة إدريس السنتيسي عن الفريق الحركي، غير أن موقع مجلس النواب لم يدرج أي معلومات بخصوصها على موقعه الرسمي باستثناء خبر تقدم فرق المعارضة بطلب تشكيل هذه المجموعة.[17]

الفرع الثاني: الجلسات السنوية لتقييم السياسات العمومية

ينص الفصل 70 من الدستور على أن تُخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها. كما تنص المادة 287 من النظام الداخلي لمجلس النواب على دور المجلس في تقييم السياسات العمومية، ولأجل ذلك تخصص جلسة سنوية لمناقشة السياسات العمومية التي قام بتقييمها طبقا للمواصفات والمساطر المحددة في النظام الداخلي للمجلس. تطبيقا لهذه المقتضيات، عقد مجلس النواب يوم 18 يوليوز 2023 جلسة سنوية لتقييم السياسات العمومية خصصت لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية حول السياسة المائية و تقرير المجموعة الموضوعاتية حول الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018 – 2021.[18]

[16] مجموعة برلمانية تبحث في ارتفاع الأسعار.
[17] المعارضة تطالب بـ"مجموعة عمل موضوعاتية" لضبط أسعار المواد الاستهلاكية.
[18] رابط الجلسة

المحور الرابع: الدبلوماسية البرلمانية

الفرع الأول: الشعب الوطنية

تعتبر الشعب الوطنية بمثابة الآلية المؤسساتية التي يعتمدها مجلس النواب في مختلف أنشطة المنظمات البرلمانية. ذلك أن المجلس يقوم في مستهل كل ولاية تشريعية بتشكيل شعب وطنية لتمثيله لدى المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية التي له عضوية فيها. وتضم هذه الشعب أعضاء يتم انتدابهم على أساس التمثيل النسبي للفرق والمجموعات النيابية طبقا لمقتضيات المادة 298 من النظام الداخلي لمجلس النواب ذات الصلة.

يتوفر مجلس النواب حاليا على 18 شعبة وطنية دائمة تغطي تمثيلية المجلس داخل الاتحادات والجمعيات البرلمانية التي يعد مجلس النواب عضوا أو عضو ملاحظا فيها وهي:

1. الاتحاد البرلماني الدولي
2. الاتحاد البرلماني العربي
3. الاتحاد البرلماني الإفريقي
4. البرلمان الإفريقي
5. البرلمان العربي
6. الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط
7. الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية
8. الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط
9. اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
10. اللجنة البرلمانية المشتركة بين البرلمان المغربي والبرلمان الأوروبي
11. الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي
12. برلمان أمريكا الوسطى
13. الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا
14. الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
15. الفرع البرلماني للجمعية الدولية للبرلمانيين من أجل السلام
16. برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي
17. برلمان الأنديز
18. الشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز

الفرع الثاني: مجموعات الصداقة البرلمانية

تعتبر مجموعات الصداقة البرلمانية من أهم الآليات التي تعتمدها المؤسسة التشريعية في مهامها الدبلوماسية، وذلك بالنظر إلى ما توفره هذه الآلية من علاقات مباشرة وصلات ملموسة مع النظراء البرلمانيين في الدول الأخرى. لم يعرف عدد مجموعات الصداقة التي تم تكوينها خلال الولاية التشريعية الحالية تطورا كبيرا، إذ تم تأسيس مجموعة صداقة واحدة فقط (مجموعة الصداقة البرلمانية المغرب – إسرائيل) إضافة للمجموعات التي تأسست في بداية هذه

الولاية التشريعية، ليصل عددها إلى 136 مجموعة صداقة نيابية بين مجلس النواب وبرلمانات العديد من الدول من مختلف القارات.

تأتي البرلمانات الأوروبية في مقدمة هذه البرلمانات ب 39 مجموعة صداقة، ثم البرلمانات الإفريقية ب 30 مجموعة صداقة، تليها برلمانات القارة الأمريكية ب 27 مجموعة صداقة، ثم البرلمانات الآسيوية ب 23 مجموعة صداقة، والبرلمانات العربية ب 15 مجموعة صداقة، بالإضافة إلى مجموعتي صداقة مع برلمانات قارة أستراليا.

الفهرس

ملخص تنفيذي **3**

مقدمة **5**

المحور الأول: الحصيلة التشريعية **5**

الفرع الأول: مقترحات القوانين 6

الفرع الثاني: مشاريع القوانين 7

المحور الثاني: الحصيلة الرقابية **8**

الفرع الأول: الأسئلة الكتابية 8

الفرع الثاني: الأسئلة الشفوية 12

الفرع الثالث: جلسات الأسئلة الشفوية 17

الفرع الرابع: المهام الاستطلاعية 18

الفرع الخامس: لجان تقصي الحقائق 19

المحور الثالث: مراقبة السياسات العمومية **20**

الفرع الأول: مجموعات العمل الموضوعاتية 20

الفرع الثاني: الجلسات السنوية لتقييم السياسات العمومية 21

المحور الرابع: الدبلوماسية البرلمانية **22**

الفرع الأول: الشعب الوطنية 22

الفرع الثاني: مجموعات الصداقة البرلمانية 22

الفهرس **24**

SIMSIM
PARTICIPATION
CITOYENNE

جمعية سمسم-مشاركة مواطنة هي جمعية مغربية مستقلة وغير ربحية هدفها رفع مشاركة المواطنات والمواطنين المغاربة في تدبير الشأن العام عن طريق استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3، زنقة الينبوع، الشقة 5، حسان، الرباط

الهاتف والفاكس: 0537705493 - الإيميل: info@simsim.ma

تم تمويل هذا التقرير بمنحة من وزارة الخارجية الأمريكية. الآراء والنتائج والاستنتاجات الواردة هنا هي آراء جمعية سمسم-مشاركة مواطنة **ولا تعكس بالضرورة آراء وزارة الخارجية الأمريكية.**

SIMSIM
PARTICIPATION
CITOYENNE

www.simsim.ma
info@simsim.ma

@SimSimPCM